

## اختلاف المبرد مع سيبويه

لم يستهل القرن الثالث حق كتاب سيبويه موضوع درس وبحث ،  
وحل نقد وتمحيص ، بما تلاحق عليه طيلة القرن الثاني من عناية علماء  
العربية : البصريين والكوفيين ، على السواء . ففي حين اتخذ البصريون  
اماماً لهم وحنجاً ، يتعصبون له ، وينصرون له ، ويستدلون لقواعده ، ويفصلون  
عنه ، فعل الأخص الأوسط والجرمي والمازني ،<sup>(١)</sup> كان الكوفيون محتفلين  
بالكتاب ، يدرسونه ، ويستكشفون مذاهبه ، ويقلبون مناحي أدلته ،  
ليتبينوا - في تعصبهم عليه - ما اختلف فيه طريقة عن طريقهم : صوغاً  
للقواعد ، وتحريراً للأدلة ، حتى يهدوا بذلك مسلك الانتصار لمذهبهم بالرد  
على سيبويه ، ومعارضته ، فعل الكسائي والفراء وثعلب<sup>(٢)</sup> . فتكونت  
لكتاب سيبويه ، من صنيع هؤلاء وهؤلاء ، حالة من التعاليق والشروح  
والبحوث والردود ، كانت ثروة للدارسين ، ومادة للمصنفين .

وعلى تكامل هذه الثروة ، وتوافر تلك المادة ، نشأ أبو العباس المبرد ،  
أوائل القرن الثالث بالبصرة ، ثم دخل الى بغداد . فكانت نشأته بالبصرة  
على كتاب سيبويه ، وصلته بالبصريين أنصار سيبويه ورواة كتابه : من  
الزيادي والرياضي<sup>(٣)</sup> واضرابها ، ثم رحلته الى بغداد ، وصلته بالبصريين ،  
من رواة كتاب سيبويه أيضاً ودارسيه ، مثل الجرمي والمازني ، وبالكوفيين

- (١) كتاب أخبار النحويين لسيرافي ص ٥٠ و ٢٢ و ١٠١ ط كرنكو .
- (٢) ص ٥١ سيرافي وبنية الوعاة ( ترجمة الفراء يحيى ) والتعريف بكتاب سيبويه  
لنسخة الزياحي ص XXIV ٢٤ الطبعة الباريسية .
- (٣) ص ١٩ وما بعدها سيرافي .

المتبعين لأخطائه المتعصبين عليه ، مثل ثعلب<sup>(١)</sup> ، قد مكنت له أسباب الإحاطة بما كان حول « الكتاب » من تعاليق مفصلة ، من كلام المادحين والقادحين .

فكان المبرد ، من جهة ، عظيم الإكبار لسيبويه وكتابه ، تام القيام عليه ، حريصاً على روايته وضبطه ، وكان ، من جهة أخرى ، مدركاً مآخذ فيه ومغامز ، بدا بعضها من ردود كوفية لم يجد لها مدافع ، مثل ردود الفراء ، وبعضها من نقود بصرية وجد من نفسه اقتناعاً باتجاهها ، مثل نكت كانت للزيادي<sup>(٢)</sup> ، ومخالفات للمازني ، أو للجرمي ، أو للأخفش نفسه ، وهو راوي الكتاب ومبلغه للأجيال<sup>(٣)</sup> ، وفيه يقول الكسائي مستخفاً بالبصريين : إن الأخفش نبهم على عوار الكتاب وتركهم<sup>(٤)</sup> . من هذا يتبين أن ما كان مجتمعاً في نفس المبرد : من إكبار لكتاب سيبويه ، واقتناع بنقود ومخالفات معلقة عليه ، من شأنه أن يجعله شديد الاحتفال بتلك النقود ، عظيم الحرص على تتبعها ، وعلى استنباط نقود مثلها ، ليقينه بأن ادراك غور سيبويه ، والتمكن من الانتقاد عليه أمر لا يتاح إلا لعظيم . بهذا برز أبو العباس المبرد بين علماء العربية في بغداد ، فكان بصرياً متصباً للبصريين ، معدوداً عليهم ، خصماً للكوفيين ، مبغوضاً منهم ، يتمثل النزاع المستحکم بين البصريين والكوفيين في ما بينه وبين أبي العباس ثعلب من تنافس وشأن<sup>(٥)</sup> .

(١) ١٠٢ سیرافي .

(٢) ٨٨ سیرافي .

(٣) يوجد كثير من هذه المخالفات في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وفي الطرر التي على النسخ القديمة من كتاب سيبويه ، مثل النسخة الزيتونية التي يأتي الكلام عليها .

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب ط أبو الفضل .

(٥) ١٠٢ سیرافي .

على أنه كان ينتهج نهج الزيادي والرياضي والجرمي والمازني ، في الانفراد عن جمهور البصريين بمقالات في مسائل ، لم تكن لتخرجه عن بصريته ، ولا لترفع ما بينه وبين الكوفيين من إحسن ، كما لم يخرج أبو يوسف ولا ابن القاسم ولا المزني عن كونه حنفياً أو مالكيًا أو شافعيًا لمقالات خالف فيها جمهور أهل مذهبه .

فالمنهج النحوي الذي تكون في بغداد ، في القرن الثالث ، هو منهج لم يمتزج فيه المذهبان : الكوفي والبصري ، ولا تكون منه مذهب جديد مستقل ، بل لم يكن إلا اتصالاً وقلقيًا بين الواجهتين : الكوفية والبصرية ، عرف به أهل كل من المذهبين مقالات المذهب الآخر بصورة أتم وأوضح ، واقترن ذلك بانفراد رجال من الكوفيين أو من البصريين بمقالات خالفوا بها أئمة مصرهم ، ووافقت أقوالاً لأئمة مصر الآخر ، بدون أن يخرج واحداً منهم عن عصبية مصره ، وتلحقه بالعصبية الأخرى ، وإننا لنجد برهان ذلك جلياً في مسائل الخلاف التي أوردها أبو البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » حيث يذكر مذهب الكوفيين ويقول : ووافقهم المازني أو المبرد من البصريين ، ويذكر البصريين ويقول : ووافقهم الفراء أو ثعلب من الكوفيين .

كذلك كان وضع علم النحو في بغداد في القرن الثالث : مذهباً يتناظران ويتجادلان وينفرد عن كل من المذهبين أحد أتباعه في مسائل بدون أن يخرج عن أصول مذهبه . وكذلك نرى أن أثر هذا في القرن الرابع ، الموالي ، يؤيد ما يذهب إليه صديقنا العزيز الدكتور مازن المبارك (١) من أن علماء بغداد بسطوا المذهبين ، واختاروا منها ، وأنه إذا كان لبعض هؤلاء العلماء أقوال قفردوا بها من دون المذهبين ، فإن ذلك لا يعني قيام مذهب

(١) ص ٣٤ كتاب الرماني النحوي ط الجامعة دمشق .

جديد ، ولا يعني نشوء مدرسة بغدادية . وإذا كنا نذهب مع الدكتور الصديق مذهبه في عدم اندماج المدرستين البصرية والكوفية ، حتى في القرن الرابع ، قرن ابن كيسان ومن بعده ممن قال فيهم السيرافي انهم يخلطون المذهبين ، فإن القول الثالث ، الذي هو موضوعنا ، أجدر بذلك المعنى من القرن الذي والاد ، ما دامت العصبيتان : البصرية والكوفية ، جليتين في مثل المبرد وثعلب ، وان خالف كل منها مقالات للبصريين أو للكوفيين . وعلى ذلك تصور أن أبا العباس المبرد قد كان ، في نظر طلاب العربية وعلمائها في بغداد ، بصرياً ، له على مذهب أسلافه ، وعلى كتاب إمامهم : سيبويه انتقادات وما أخذ لا تخرجه عن كونه بصرياً ، ولا تبعد به عن أن يكون كتاب سيبويه عنده هو « الكتاب » كما هو عند البصريين جميعهم ، أو هو « البحر » كما كان يقون أبو العباس لمن يريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه (١) . كان أبو العباس ينيه بكتاب سيبويه ، وبضبطه له ، وقيامه عليه . قرأه على الجرهمي والمازني (٢) وقرأ المازني على الأخفش وهو الذي رواه عن سيبويه (٣) .

وكان المبرد قد كتب الكتاب بخط يده وضبطه (٤) فكان يعتر بذلك الأصل الذي كتبه ولا يمكن منه أحداً ، ويضن به ضنة شديدة . وان جميع النسخ المعتمدة ، المنسوبة ، التي تعرف اليوم من كتاب سيبويه ، راجعة الى نسخة المبرد ( في الزيتونة وباريس والاسكوريا والروسيا ) . ومن شديد اعتناؤه بكتاب سيبويه : أنه خدمه بكتب كثيرة ، ذكرها ياقوت في المعجم ، منها : المدخل لكتاب سيبويه ، ومنها شرح شواهد ،

(١) سيرافي ص ٥٠ .

(٢) ١٠١ سيرافي وارشاد الأريب لياقوت ( ترجمة محمد بن يزيد المبرد ) .

(٣) ٥٠ سيرافي .

(٤) ياقوت ومقدمة الطبعة الباريسية XXVI.VI .

ومنها كتاب الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه ، ومنها معنى كتاب سيبويه ، مما يوجب أن يكون معدوداً في شرح الكتاب في القرن الثالث ، ويقضي ادماجه في الجريدة التي رتبها الدكتور مازن المبارك<sup>(١)</sup> بعد المازني وقبل الأخفش الأصغر .

وإلى ذلك كله كان المبرد مشهوراً بالاختلاف عن سيبويه : في مسائل كثيرة ، قرعت لها الظنابيب منذ القرن الثالث . فالسيرا في ، في شرحه على كتاب سيبويه ، ذكر مسائل عديدة ، خالف فيها المبرد سيبويه وخطأه تخطئة : منها قوله أن علامات الاضمار كلها مبهمة ، خلافاً لسيبويه إذ قسم الأسماء المضمرة إلى مبهمة وغير مبهمة ( ص ٢٥٦ ج ١ دامش الكتاب ط بولاق ) ومنها تخطئته سيبويه في اعراب « خزا » حالاً من « هذه جبتك خزا » وقوله إنما هو تمييز ( ٢٧٤ ، ١ ) ومنها اختياره النصب في مثل « يا زيد والرجل » خلافاً لاختيار سيبويه - تبعاً للخليل - الرفع ( ٣٠٥ ج ١ ) ومنها جعله « سراويل » جمعاً خلافاً لسيبويه في اعتباره مفرداً ( ١٦ ، ٢ ) ومنها ادعاؤه أن سدوس اسم امرأة و « قفليطه » سيبويه في جعله اسم رجل ( ٢٦ ، ٢ ) ومنها « تخطئة » سيبويه في عدل قرقار وعرعار واعتبارهما حكاية صوت ( ٤٠ ، ٢ ) ومنها اعتباره التنوين في « جوار » اسم رجل تنوين عوض لا كما اعتبره سيبويه - تبعاً للخليل - تنوين تمكن ( ٥٧ ، ٢ ) ومنها قوله أن تصغير ابراهيم واسماعيل : ابيروه واسميع وردة على سيبويه في القول بتصغيرهما على يوحيم وسميعيل ( ١٢٠ ، ٢ ) .

وأبو البركات ابن الأنباري في كتاب « الانصاف » أورد مسائل كثيرة خالف فيها المبرد اجماع البصريين أو قول جمهورهم ، موافقاً للكوفيين (٢)

(١) الرماني ١٣٤ .

(٢) كتاب الانصاف لابن الأنباري ط ليدن المسألة ٦٤ .

أو متوسطاً بين الطائفتين<sup>(١)</sup> أو منفرداً بقول دون الطائفتين معاً<sup>(٢)</sup> .  
 وأبو الفتح ابن جني ، في الخصائص<sup>(٣)</sup> أشار إلى ما كان أبو العباس  
 يتبع به كلام سيبويه ، وسماه « مسائل الغلط » وحدث عن أبي علي  
 الفارسي عن أبي بكر ابن السراج أن المبرد رجع فيه وكان يعتذر عنه .  
 والمبرد نفسه ، في كتاب الكامل - على قلة ما يهتم بمسائل النحو -  
 أورد كلام سيبويه في معرض الرد والتغليط غير مرة : فمن ذلك قوله  
 في تفسير أبيات وردت أثناء أخبار الخوارج : « سيبويه يزعم أن لولا  
 تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء . . . . فيقال له الضمير في  
 موضع ظاهره فكيف يكون مختلفاً . . . . قال أبو العباس والذي أقوله  
 ان هذا خطأ »<sup>(٤)</sup> .

وفي قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

قال : « فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير وهو عندي على  
 إرادة الفاء »<sup>(٥)</sup> كما شاع ، في كتب النحو المتداولة ، ذكر خلاف المبرد  
 لسيبويه بموافقة الكوفيين أحياناً : كما في مسألة تقديم خبر ليس<sup>(٦)</sup>  
 أو خلافاً للجميع : كما في مسألة بدل الغلط<sup>(٧)</sup> .

(١) المسألة ٣٧ .

(٢) المسألة ٢٤ .

(٣) ص ٢١٣ ج ١ ط الهلال .

(٤) الكامل ج ١ ص ٢٠٨ ط الخيرية بصر .

(٥) ص ١٧٨ ج ١ .

(٦) الأشموني ج ١ ص ٣٣٩ هامش السبان ط الوهبة .

(٧) الأشموني ص ٢٠٩ ج ٣ .

فإذا بان أن المبرد كثير الخلاف لسيبويه ، شديد الاحتفال بإيراد مخالفااته له في القواعد وفي التخاريج ، وأن شراح الكتاب ، ومصنفي الخلاف ، وعلماء النحو ، أوردوا من ذلك كثيراً ، فهل لهذا الخلاف مادة يفتخر منها ، ونصاب يرجع إليه ؟ إن ياقوتاً ، في معجم الأدباء ، عند ترجمة المبرد ، هو الذي يفيدنا أن مادة خاصة بهذا الاختلاف هي المصدر الأصلي لما ينقل المؤلفون منه . وهي كتاب من وضع المبرد سماه « كتاب الرد على سيبويه » وإن كان السيرافي لم يذكر هذا الكتاب في ترجمة المبرد ، مع أنه نقل في شرحه لكتاب سيبويه كثيراً من تلك الاختلافات . واطرد ذكر هذا الكتاب ، بعد ياقوت عند الذين ذكروا كتب المبرد ويتصل خبر هذا الكتاب بأخبار صلة المبرد بابن ولاد .

وذلك ان بينت علم ، في مصر ، كانت سلسلة مجده تترجم أربعة رجال هم :

ترجم ثلاثتهم في معجم ياقوت وفي بغية الوعاة	}	ولاد أو الوليد بن محمد التميمي المتوفى سنة ٢٣٠
		ابنه أبو الحسين محمد المتوفى سنة ٢٩٨
		ابن الابن أبو العباس أحمد المتوفى سنة ٣٠٢

ابن الابن أيضاً أبو القاسم ابن أبي الحسين لم نقف على ترجمته ، وورد ذكره في سند رواية كتاب سيبويه عن والده عن المبرد من طريق محمد بن يحيى الرباحي الأندلسي .

فكان ثاني الثلاثة : أبو الحسين محمد ابن ولاد ، رحل من مصر الى العراق وأخذ عن المبرد (١) . وكان المبرد لا يمكن أحداً من نسخ كتاب سيبويه من عنده فكلم ابن ولاد المبرد في نسخه على شيء سماه له ، فأجابته ، فأكمل نسخه ، وأبى أن يعطيه شيئاً حتى يقرأه ، فغضب المبرد ، وسمى به الى بعض خدم السلطان ليعاقبه على ذلك ، فالتجأ ابن ولاد

(١) ياقوت ج ١٩ ص ١٠٦ ط دار المأمون مقدمة الطبعة الباربية XXVI (٢٦) .

الى صاحب الجراج ببغداد ، وكان يؤدب ولده ، فأجابه ، ثم ألح على المبرد حتى أقرأه الكتاب . « (١)

وبرواية محمد بن ولاد عن المبرد نقل كتاب سيبويه ، من بعد ، في مصر : من طريقني نقله : ( ١ ) طريق ابن النحاس عن أبي اسحاق الزجاج عن المبرد ، ( ٢ ) طريق أبي القاسم ابن ولاد عن أبيه أبي الحسين عن المبرد ، وجمع الطريقتين بالرواية عنهما محمد بن يحيى الرباحي (٢) الذي ترجع اليه روايات الكتاب بالأندلس ، حسب النسخ الأندلسية الأصلية من كتاب سيبويه التي بالزيتونة ، وهي عن نسخة ابن خروف عن أصل الرباحي ، والتي بالاسكوريال ، وهي نسخة حسن بن أحمد بن علي بن يبقى عن نسخة أبي نصر هارون بن موسى المقرورة على الرباحي (٣) .

فيكون الثاني من الأربعة ، محمد بن ولاد ، هو الذي قرأ الكتاب على المبرد وقابله بأصله ، ويكون الرابع ، أبو القاسم ، هو الذي قرأه عليه الكتاب بمصر على نحو ما قرأه هو على أبيه .

ويبقى لنا مع الثالث ، وهو أبو العباس شأن في ما يرجع الى رد المبرد على سيبويه : فقد ذكر الذين ترجموا لأبي العباس أحمد بن ولاد أنه تلميذ أبي اسحق الزجاج ، سافر للطلب عليه في بغداد ونوهوا ببراعته في النحو - على عكس ما غصوا من منزلة أبيه - ولم يذكروا له قراءة ولا رواية (٤) ، فيظهر انه كان بالنظر والدراية أشد اعتماء ، بخلاف أخيه أبي القاسم ، وذكروا له من تأليفه « كتاب الانتصار لسيبويه في ما ذكره المبرد » أو « انتصار سيبويه على المبرد » .

(١) ياقوت ومقدمة الطبعة الباريسية وبينهما اختلاف في تفصيل القصة .

(٢) انظر ترجمته في ضية الوعاة .

(٣) مقدمة الطبعة الباريسية .

(٤) ياقوت وضيء الوعاة .



ولم نقف على عين ولا أثر للكاتبين : كتاب المبرد في الرد على سيبويه ، وكتاب ابن ولاد في الانتصار لسيبويه ، الا في ما ظفرنا من كنز خفي في النسخة الزيتونية من كتاب سيبويه . وهي أصل عظيم من أصول نسخ الكتاب ، فأتت الأستاذ المستشرق درنبرغ الذي نشر كتاب سيبويه ، لذلك نرى أن نقدمها في جملتها قبل أن نذكر محل الحاجة منها لموضوعنا . هي نسخة أندلسية بديعة الخط ، أصيلة التحقيق والضبط ، مكتوبة بخط عالم من أعيان علماء العربية ، هو ابن الحاج الأزدي الاشبيلي ثم التونسي ، وهو : أحمد بن محمد بن أحمد ابن الحاج ، من أصحاب أبي علي الشلوبين والدباج ، انتقل الى تونس ومات بها سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ ترجمه السيموطي في بغية الوعاة ، نقلًا عن البلغة للفيروزآبادي ، وترجمه ابن رشيد في رحلته ملء الميعة (١) وكان صاحب تصانيف في النحو منها املاء على كتاب سيبويه .

وهذه النسخة كتبت سنة ٦٢٣ وتمت مقابلتها سنة ٦٢٤ وتمتاز بأمر - زيادة على صحتها وضبطها وبديع خطها واتقان مقابلتها - : فهي مكتوبة ومقابلة على نسخة أبي الحسن ابن خروف الاشبيلي شارح كتاب سيبويه المتوفى سنة ٦٠٦ (٢) التي كانت لشيخه أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الخيدب (٣) ثم آلت الى أبي علي الشلوبين ومن عنده نقل عنها صاحبنا ابن الحاج ، وقابل بها . وقد اهتم ابن الحاج بتلخيص شرح شواهد الكتاب للاعلام (٤) وكتب

(١) مخطوط الأسكوريال .

(٢) البنية .

(٣) البنية .

(٤) طبع بنيدل الكتاب بيولاك .

ذلك في مقابلة كل شاهد : على الهوامش وبين السطور وقال في آخرها :  
 « قال ناسخ هذا الكتاب لنفسه أحمد بن الحاج كتبت في حواشي كتابي  
 هذا تأليف أبي الحاج يوسف بن سليمان الشنتمري المشهور بالاعلم على الأبيات ،  
 وهو الذي سماه تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات  
 العرب ، وتحريت في ذلك حذف ما لا يخل حذفه من تفسير لا يضطر إليه  
 ولا يقف تفهم البيت عليه أو كلام في وجه الاستشهاد بالبيت هو باد من  
 كلام سيبيويه غير محتاج الى بسط ولا زيادة بيان ، وما عدا ذلك نقلته  
 على حسب ما وجدته في النسخة التي نقلت من أصل المؤلف وقوبلت بحضرة  
 وهي التي أقامها هو لآبي بكر بن زيدون رحمها الله ، وربما نقلت كلامه  
 نقلًا فأثبت لفظه وربما حذف التطويل وآثرت الإيجاز فنقلته بلفظي على  
 حسب فهمي ؛ وكل ذلك بحسب ضيق هذه الحواشي في بعض المواضع  
 وبحسب السآمة والنشاط ، فإن وقع الناظر فيها على سهو وغلط فلا ينسبته  
 لأبي الحجاج رحمة الله عليه حتى يتبين أن ذلك لفظه ويحقق أنه قاله أو  
 ما في معناه ، وعلى الجملة فإنا عملته لنفسي وبقصد أن يحضرنى مع كتابي  
 هذا والله المسدد سبحانه لا رب غيره .

وقد أُلصقت فوق ظهر الورقة الأولى من هذه النسخة ورقة حديثة :  
 كتب بها وقف الكتاب على خزانة جامع الزيتونة الأعظم من المشير أحمد باشا  
 الحسيني سنة ١٢٥٦ ، وكان والدي - حفظه الله وأبقاه - قد اهتم بقراءة  
 ما يبدر تحت الورقة الملتصقة ، فتبين أنها تبثديء بأربعة أسطر فيها حديث  
 أخذ ابن ولاد الكتاب عن المبرد ، على ما مر عن ياقوت وكما هو مثبت  
 في نسخة الاسكوريال .

وأعجب من ذلك كله أن سياق كلام سيبيويه ، في المشرين ورقة الأولى  
 من الكتاب ، التي تقابل الثمانية والثمانين صفحة الأولى من الكتاب في طبعة

باريس ، تتخلله تعاليق بالرد والاستظهار وقاويل التخريج معزوة الى شرح الكتاب : الأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاج ، يعقب بحكاية قول القائل على كلام سيبويه ثم يكتب « رجع » ويعاود كلام سيبويه . وقد انقطع هذا من الورقة العشرين فأصبح الكلام بعدها خالصاً لكتاب سيبويه مطابقاً لمعوم نسخ الكتاب بدون زيادة ، كما هو في الطبعة الباريسية والطبعة البولاقية ، إلا كلمة واحدة هي تفسير وجيز عن أبي الحسن في باب ما ينصرف وما لا ينصرف . فالأظهر أن هذه المدرجات كانت حواشي في بعض الأصول فأدرجت عن قصد بدليل ابتداءً بمثل « قال أبو الحسن » وانتهائها بكلمة « رجع » ؛ ويقرب هذا ما أفاده درنبرغ في مقدمة الطبعة الباريسية : من أن النسخة الغزنوية التي كانت بين يديه ، وهي نسخة سان بطرسبرغ من البلاد الروسية . تشتمل أحياناً على كلام شرح الكتاب مدرج في الصلب ، وعلى ابتدائه علامة « لا » وعلى انتهائه علامة « الى » وقد أورد درنبرغ نصوص تلك الزيادات في تعليقه على نص الكتاب في الطبعة الباريسية ، فإذا هي التي في النسخة الزيتونية ، مطابقة لبعضها مطابقة تامة ، إلا ان زيادات النسخة الغزنوية تستمر ، الفينة بعد الفينة ، الى آخر الكتاب ، ولا تنقطع كما تنقطع زيادات النسخة الزيتونية ، ولعل ذلك راجع الى أن النسخة التي نقلت النسخة الزيتونية عنها كانت مؤلفة من أجزاء كما أفاد ذلك ناسخها ابن الحاج ، عند ذكر المقابلة في آخر النسخة ، فيكون بعض الأجزاء أدرجت فيه الشروح فأدرجها ، والبعض بقيت فيه على الهوامش فتركها لأن هوامش نسخته كانت مشغولة بشرح الشواهد ، وإن كانت النفس لا تطمئن إلى هذا الفرض تمام الاطمئنان .

والامر الأعظم من كل ما تقدم في شأن هذه النسخة العجيبة أنها مذيلة بتلخيص لردود المبرد على سيبويه ، وانتصار ابن ولاد لسيبويه على المبرد .

وهذا التلخيص مكتوب بخط ابن الحاج ناسخ الكتاب ، كتابة دقيقة جدا ، ضيقة ، مترجمة ، ليست كالتي نسخ بها الكتاب ، تملأ فيها الكتابة كامل الورقة ، من الطرف إلى الطرف فلا تبقي لها هوامش أصلاً ، وتستغرق ، على هذا الضيق ، سبع صفحات أي ثلاث ورقات ونصف ورقة تقريباً . يضع في ابتداء الكلام علامة ( م ) ويذكر انتقاد المبرد ، ثم يضع علامة ( و ) فيذكر رد ابن ولاد ، ويختصر اسم سيويوه في كلام المبرد بعلامة ( س ) . فكانت جملة ما أورده من المباحث مائة وخمسة عشر مبحثاً ، في كل واحد منها كلام المبرد وكلام ابن ولاد في رده ؛ ويطول الكلام ويقصر باختلاف المسائل ، على أن الأطول باطراد انما هو كلام ابن ولاد . وقد تبرأ الكاتب من عهدة النقل ، فبين في آخر كلامه أنه لم يتحرر النقل باللفظ ، ولا التزم الاستيعاب ، إذ ختم تلخيصه بهذه الجملة : « كمل الغرض من تلخيص رد المبرد على سيويوه وانتصار ابن ولاد له كتبه لنفسه وعلى قدر فهمه احمد بن الحاج وفقه الله » . فهو يصرح بأنه تلخيص ، وان ما أورده فيه هو ما تعلق فرضه بإيراده ، بحيث ان لفرضه دخلاً في الإثبات والحذف ، والنقل والترك ، وانه صاغ العبارات على مقتضى مقام « التلخيص » و « بحسب فهمه » غير منقح للعبارة ، ولا مراعى للاحتياط في الايضاح ، أو في التحرير ، لأنه « كتبه لنفسه » .

ولا ندري هل هذا التلخيص ، الذي هو غرضه ، قد كان مشتملاً على جميع البحوث وردودها ، بحيث لحص كل بحث باختصار عبارته وتحصيل معناه ، وذلك ما يتبادر من كلمة « التلخيص » أو انه ترك بعض البحوث التي لم يتعلق غرضه بتلخيصها فيصير التلخيص مراداً به معنى الاختصار تقريباً ؟ وأبأ ما كان فان الذي أسداه اليه ابن الحاج يعطينا صورة من الكتابين

المفقودين ، كيفما تكون وافية ، فلن تكون كافية ، لأنها إن فرض أنها لم تترك بحثاً دار بين الكتابين فانها لا محالة لم تورد الكلام بنصومه التي ورد بها في أصل الكتابين .

على أن الذي لا يتتبع نص كلام سيبويه ، المعلق عليه ، حتى يرجع كل فقرة إلى المحل المعلقة به ، لا يستطيع أن يبلغ من الفائدة في مطالعة الكلام مبلغاً ذابال . لذلك أصبح العمل في استخراج هذه النقود والردود عملاً شاقاً ، لصعوبة قراءة النص ، بما في خطه من دقة وخفاء ، وفي مداده من انطماس ، وعلى ما أصابه في مواضع من نحو أو بتر ، ثم للزوم العود بكل بحث إلى محله من كلام سيبويه في الكتاب ، أو ما نقل عن المبرد ، في الشروح أو غيرها من الكتب ، ليمتد ذلك من المعنى ما يمين على فك الخط الحائل أو المطموس . وذلك ما أنا بصدد معاناته ، الآن ، حتى أتوصل بحول الله ، إلى تحقيق نسخة من هذا التلخيص ونشرها .

ولذلك يلوح باديء ذي بدء أن ردود المبرد غير مستوفاة ، بدليل أن كل رد من ردوده معقب برد ابن ولاد عليه ، حتى أن الملخص ، ابن الحاج ، لما ذكر اعتراض المبرد على سيبويه ادخال حذف تاء التانيث في مبحث الترخيم لأنه كله نكرة قال : « وفساد قوله هنا واضح لا يحتاج فيه إلى ما ذكره ابن ولاد » ولما أورد اعتراض المبرد على سيبويه في استشاده على أن « يهود » مؤنث ولذلك منع من الصرف ، قال عقبه : « ولم يرد عليه و ( ابن ولاد ) بأكثر من أن بين أنه لا أثر للعلمة الثالثة وقد استقلت الاثنتان » . والأقرب ان ابن ولاد لم يتناول جميع الردود ، وإنما أخذ ما وجد له مدفعا منها ، أو وجد فيه مساعفاً لنكته ، كقوله مرة بعد الزام

المبرد سيبويه في لبيك أن يقال لباك لأنه قرنها بسلام عليك (١) : « لا يليق مثل هذا بمنصب أبي العباس » .

والذي يؤيد هذا الاستظهار أن كثيراً من النقود التي هي تخطئة صريحة لسيبويه ، ورد منقولاً في بعض شروح الكتاب ، أو كتاب الكامل للمبرد ، أو كتب أخرى ، ومع ذلك فإنه لا يوجد في التلخيص الذي بين أيدينا ، من ذلك ما نقل في تفسير القرطبي (٢) عن ابن الفحاح من اعتراض المبرد على قول سيبويه في قوله تعالى « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً » أنه بمعنى تسليماً منكم لا خير ولا شر بيننا وبينكم : « أخطأ سيبويه في هذا وأساء العبارة » .

هذا مع أن المفروض أن المبرد لما انتصب بضم كتاباً في الرد على سيبويه قد استقصى كل ما له من خلاف وتخطئة ، وتبع كتاب سيبويه تتبع استيفاء ، وهو الذي كان تام القيام عليه فلا يصح أن يكون المبرد اعتراض على سيبويه ذكره هو بنفسه في الكامل ، أو نقل عنه في الكتب ، غير مدرج في كتابه المصنف لجمع تلك الردود .

فالذي نستخلصه من هذا هو ان الذي كان بين يدي ابن الحاج يلخص منه ، إنما هو كتاب ابن ولاد ، ولم يكن لديه كتاب المبرد ، فلم يكن ينظر إلا إلى ما أورده ابن ولاد في معرض رد الرد ، وأنه كان ينقل كل مبحث نقلاً بالمعنى لا باللفظ ، يلخص ما فيه من النقد والدفع بحسب ما يبدو له من أهمية ، وبحسب ما يكون له بالموضوع من اعتناء ، كما قال هو بنفسه في تلخيص شرح الشواهد « بحسب السأمة والنشاط » فالذي يكون عندنا ،

(١) ص ١٤٧ ج ١ باريسية .

(٢) ج ١٣ ص ٧٠ دار الكتب .

حينئذ ، من كتاب المبرد هو تلخيص من تلخيص واختصار ، والذي عندنا من كتاب ابن ولاد : هو تلخيص مباشر بدون اختصار .

وهذا يفيدنا ، على كل حال ، نوع المسائل التي دار البحث حولها ، حتى تنتهي من ذلك الى تصور موقف المبرد مع سيبويه : هل كان موقف اختلاف

في المذهب والأصول ، أو موقف اختلاف في البحث والتخريج ؟

فاذا صنفنا المائة وخمسة عشر مبحثاً التي اشتمل عليها الكتاب ، نجد منها أربعة وثلاثين مبحثاً متعلقاً بالقدح في الأمثلة والشواهد أو ابداء أوجه في تخريجها غير الذي خرج عليه سيبويه .

وتسعة وثلاثين مبحثاً متعلقاً بالتوجيه والتعليل والاحتجاج وما يلزم أدلة سيبويه من لوازم غير صحيحة .

وخمسة عشر مبحثاً متعلقاً بانتقاد التعبير أو فساد الترتيب أو تناقض الكلام وثمانية مباحث تتعلق بالقدح في قياس أو فساد تنظير .

وأربعة مباحث تتعلق بالمخالفة في اختيار وجه من وجهين أو وجوه جائزة .

وخمسة عشر مبحثاً تتعلق بالأحكام النحوية بما يشمل الخلاف في الجواز والمنع ، والخلاف في اثبات لفة وإنكارها ، والخلاف في الصرف والمنع .

وهذا يوضح لنا أن نسبة الخلاف في الأحكام النحوية من جملة ما ذكر

لنا من خلاف المبرد مع سيبويه ، نسبة ضئيلة جداً ، لأنها خمسة عشر

في مقابلة مائة ، زيادة على أن منها التافه الجزئي الذي لا يكاد يؤثر للخلاف

فيه ، ومنها ما كان اختلاف المبرد مع سيبويه فيه تبعاً لاختلاف غيره ،

من قبل ، من أئمة البصريين مع سيبويه ، مثل الصور التي يرجع فيها المبرد

مقاله الأخفش أو الجرمي أو المازني .

وهذا ينتهي بنا إلى نتيجة موضوعية وهي أن أكثر مخالفات أبي العباس

المبرد لسيبويه إنما هي من باب الأبحاث الجدلية ، والمراجعات ، والتحقيقات التفصيلية الجزئية ، التي يسلكها مقتدٍ مع مقتدى به ، وليست من المخالفات الأصلية ، والمناظرات المذهبية ، التي يسلكها ذو مذهب مع ذي مذهب مباين له . فلا يصح أن يقال في المبرد : إنه ذو مذهب نحوي ، وإنما هو أحد أعلام البصرة ، القائمين بدراسة المذهب وبخه ، وتحقيق كتابه الذي هو كتاب سيبويه . ولم يفتح المبرد بذلك طريقاً جديداً في النحو البصري لأنه درج على مسلك مشى فيه من قبله المتقدمون من أتباع سيبويه وشراح كتابه .

محمد الفاضل ابن عاشور

